أثر الاستدامة المالية على مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)(*)

الباحث: فراس تحرير محمد الجميلي
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
cae.ftm@uofallujah.edu.iq

أ.م.د. اسماعيل حمادي مجبل
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
dr.ismailhammadi@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.5.7

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٦/١٥ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٦/٢٨ تأريخ النشر ٢٠٢٢/١١/٣٠

المستخلص

ينطلق موضوع البحث من الاستدامة المالية واهميتها القصوى لعلاقتها بالعجز في الموازنة العامة، ويهدف البحث إلى قياس أثر الاستدامة المالية على مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، ولتحقيق هدف البحث تم استخدام منهجية القياس الحديثة المبنية على نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL)، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات اهمها: ان متغيرات الاستدامة المالية فسرت التغير الحاصل في عجز الموازنة العامة بنسبة (95%) في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، وتُشير النتائج ايضا إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة، وخلص البحث إلى جملة من التوصيات أهمها: ينبغي على الحكومة تقليل الاعتماد على الدين الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة، لكونه بالعملة الأجنبية مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للازمات الخارجية ، فضلا عن تراكم أعباءه، والتوجه نحو تطوير سوق الدَين العام الداخلي في العراق كرافد رئيس لتوفير التمويل اللازم لعجز الموازنة العامة والحد من اعباء الديون الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، عجز الموازنة، الدين العام، الايرادات النفطية، النفقات العامة.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٣) العدد (٥) ٢٠٢٢
الصفحات: ١٢٧-١٤٥

(*) البحث مستل من رسالة الماجستير للباحث الأول.

Abstract

The topic of the research stems from financial sustainability and its paramount importance in relation to the deficit in the general budget, and the research aims to measure the impact of financial sustainability on the problem of the budget deficit in the Iraqi economy for the period (2005-2020), and to achieve the goal of the research, the modern measurement methodology was used based on the slow self-regression model. Distributor (ARDL) and the research reached number of conclusions, the most important of which are: The variables of financial sustainability explained the change in the general budget deficit by (95%) in the Iraqi economy during the research period, and the results also indicate the existence of a long-term equilibrium relationship between the variables of financial sustainability. And the budget deficit, and the research concluded with a number of recommendations, the most important of which are: The government should reduce dependence on external debt to finance the general budget deficit, because it is in foreign currency, which makes the Iraqi economy vulnerable to external crises, in addition to accumulating its burdens, and moving towards developing the internal public debt market in Iraq as a tributary Chief to provide the necessary funding for the public budget deficit and reduce the burden of foreign debt.

Key words: financial sustainability, budget deficit, public debt, oil revenues, public expenditures.

المقدمة:

تُشكل الاستدامة المالية التحدي الاقتصادي الأهم الذي تواجهه الدول النامية ومنها العراق الذي يعاني من اضطرابات وتحولات سياسية بعد عام ٢٠٠٣، التي انعكست على اقتصاده، كما ان تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية، والتي تُعد المصدر الاساسي لتمويل الإيرادات العامة، إذ يتبين خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠) أثر التذبذب الحاصل في أسعار النفط الخام على الموازنة العامة ، إذ ان التذبذب في الايرادات النفطية زاد من دور وأهمية السياسة المالية في الحد من الصدمات الخارجية من أجل تحقيق استدامة مالية للدولة وتقليل العجز في الموازنة العامة.

كما أن تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية تشكل خطر على الايرادات العامة للموازنة العامة في العراق، وبالتالي عدم الاستقرار المالي وعدم كفاية الايرادات العامة لتغطية عجز الموازنة العامة الناجم عن زيادة النفقات الجارية على الايرادات العامة، فضلاً عن التراجع بمختلف الجوانب الاقتصادية بشكل عام، وان هذا الوضع الاقتصادي ادى إلى ارتفاع ملحوظ في الدين العام (الداخلي والخارجي) لتغطية عجز الموازنة العامة بعد انكماش الايرادات النفطية عن معدلات النفقات العامة، وهو الذي ولد اهتمام كبير بالاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث عن طريق التصدي والحد من المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي وهي مشكلة تزايد عجز الموازنة العامة، نتيجة لسوء الظروف السياسية والمالية والاقتصادية التي القت بظلالها على واقع الاقتصاد العراقي مما جعله يعاني من ازمات مالية مزمنة بسبب طبيعة اقتصاده الريعية.

مشكلة البحث:

تأتي مشكلة البحث من اعتماد الاقتصاد العراقي فقط على الايرادات النفطية بشكل أساسي، إذ أن انخفاض أسعار النفط وتذبذب ايراداته أدى إلى تزايد ملحوظ في الدين العام وعجز الموازنة العامة، مما ولد اهتمام كبير بأثر الاستدامة المالية ودوره في الحد من عجز الموازنة؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها (ان هناك علاقة ايجابية توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

١. معرفة القدرة المالية للحكومة العراقية خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠).
٢. قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية في عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠).
٣. بيان قدرة الحكومة العراقية على تحقيق الاستدامة المالية.

حدود البحث:

تتضمن حدود البحث إلى الآتي:

١. الحدود الزمانية: تتضمن الحدود الزمانية للبحث المدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠).
٢. الحدود المكانية: يتضمن الحدود المكانية للبحث بحث الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي القائم على الجمع بين أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل الكمي، وذلك عن طريق توظيف أسلوب التحليل الوصفي لعرض البيانات، وأسلوب التحليل الكمي الإحصائي لاختبار فرضية البحث.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الاستدامة المالية وعجز الموازنة:

المطلب الأول: الإطار النظري للاستدامة المالية:

أولاً: نشأة ومفهوم الاستدامة المالية:

برز مفهوم الاستدامة في أواخر السبعينات من القرن الماضي وأصبح من المفاهيم المتداولة في الادبيات الاقتصادية في الوقت الحاضر (عبدالله والشمري، ٢٠٢٠: ٥)، وترجع المحاولة الاولى لتحليل الاستدامة إلى الاقتصادي (كينز) الذي اهتم بأزمة الدين العام التي عرفتها فرنسا آنذاك، إذ قامت الحكومة الفرنسية بوضع سياسة مالية مستدامة التي تحقق القيد الموازنة، وبينت ان القدرة على الاستدامة للدين العام تظهر في بداية بلوغ معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي قيمة عالية ومفرطة (الرحيم، ٢٠١٣: ١٤٣).

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بمسألة الاستدامة المالية من قبل الباحثين والمؤسسات المالية الدولية ومراكز الدراسات والبحوث، يشير هذا المصطلح في المعنى العام إلى القدرة على خدمة الدين العام في الآجلين المتوسط والطويل دون حدوث أزمات مالية أو ضغوط شديدة على الأوضاع المالية العامة مثل الاضطرار إلى تخفيض الانفاق العام بنسبة كبيرة أو توقف الإنفاق العام على بعض الانشطة الحكومية، ففي هذا السياق توضح التجارب الدولية أن زيادة مستويات الدين العام على نحو يفوق قدرة الحكومة على خدمته، يؤدي إلى ان تصبح المالية العامة غير مستدامة (الوصال، ٢٠١٦: ٤)، كما ان للاستدامة المالية مفاهيم متعددة بعضها استند إلى ربط تعريف الاستدامة المالية بالتوازن الزمني للمالية العامة (البغدادي، ٢٠٠٩: ٤٠٨) وهذا يعني ان أي عجز في الموازنة، يفضل ان يتم تغطيته في المستقبل بواسطة الايرادات المستقبلية (قباجة، ٢٠١٢: ٥).

ويمكن تعريف الاستدامة المالية بأنها قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت الحالي والمستقبلي دون إعادة جدولة ديونها، وتعتمد طريقة صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على استقرار نسبة الدين العام إلى GDP عند مستوى معين، لذلك تتم صياغة الإصلاحات المالية للمساعدة في تحقيق هذه النسبة، وفي هذه الحالة، قد صاغت فرضية لتحديد التوقعات المستقبلية بناءً على سياسة متفق عليها لمدة محددة عادة ما تكون (خمس سنوات). في هذه الحالة، تُعد السياسة المالية مستدامة عندما تستطيع تثبيت أو خفض نسبة الدين العام إلى GDP (موعش، ٢٠٢٠: ٤).

كما تعرف الاستدامة المالية بأنها "القدرة على الحفاظ على القدرة المالية بمرور الوقت من أجل الحفاظ على الخدمات أو توسيعها" (Fleishe,2017:2).

وكذلك عرفت الاستدامة المالية (بأنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحقوق الاجيال القادمة) (ابراهيم، ٢٠٢٠: ١٩).

وعن طريق ما تم عرضه من المفاهيم المتعددة يمكن للباحث ان يوضح مفهوم الاستدامة المالية على انها القدرة على تحقيق ايرادات كافية لتغطية عجز الموازنة، فضلاً عن قدرة الحكومة

على الوفاء لديونها المتراكمة والتزاماتها بشكل مستمر دون أن تتعرض لخطر الافلاس عن طريق الفائض المستقبلي خلال مدة زمنية طويلة الامد.

ثانياً: أهمية الاستدامة المالية:

برزت أهمية الاستدامة المالية باعتبارها مسالة سياسية مالية رئيسه في انحاء العالم كافة، ويعزى ذلك إلى الاختلالات الشديدة في الاوضاع المالية التي تعرضت لها الكثير من دول العالم بعد الازمة المالية والاقتصادية العالمية، فضلا عن الارتفاع المستمر في التكاليف المالية التي تلزم الانتاج في المدى الطويل وذلك بسبب قلة الموارد الاقتصادية، الامر الذي ادى إلى الاهتمام المتزايد بتحليل نتائج السياسات المالية وتقييم تأثيرها على المركز المالي للدولة (محمد وحسين، ٢٠١٦: ٣٥).

ثالثاً: قواعد الاستدامة المالية:

هناك عدد من القواعد ألمالية السليمة عند اتباعها ستتجه السياسة المالية بالاتجاه الصحيح، إذ تُعد هذه القواعد المالية للسياسة المالية الحكومية بوصلة تحقيق شروط الاستدامة المالية للدولة ويمكن بيان هذه القواعد المالية على النحو الآتي:

١. القاعدة الذهبية: بموجب هذه القاعدة يتم اللجوء إلى الاقتراض خلال الدورة الاقتصادية في حالة تمويل نفقات الاستثمار العام لكونه الرافعة المالية للنمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية، في حين يتم تمويل النفقات الجارية عن طريق الايرادات الضريبية ، والسعي لتحقيق التوازن بين الايرادات الجارية والنفقات الجارية والسماح بالاستدانة لتمويل الانفاق الاستثماري (داغر وصلال، ٢٠١٧: ٨).

٢. قاعدة توازن الموازنة: تنص هذه القاعدة على ضرورة أن يكون العجز في الموازنة حالة استثنائية ناتجة عن ظروف استثنائية يتوجب على الدولة أن تتحكم فيها عند زوال الحالات الاستثنائية، اذ يمكن التوسع في التمويل بالعجز الموازنة في حالات الركود، والسعي لتحقيق التوازن في الحالات الطبيعية (بن دعاس ورقوب، ٢٠١٨: ١١٥).

٣. قاعدة العجز الحكومي: بموجب هذه القاعدة فان نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي لا يتجاوز (٣%) بحسب معاهدة ماستريخت التي اتبعتها اغلب دول العام لتحقيق الاستدامة ألمالية، وتُعد هذه القاعدة من أهم القواعد لأنها تهدف إلى السيطرة على تراكم الديون وتحقيق الاستدامة المالية (كاظم واخرون،٢٠١٨: ٢٩).

٤. قاعدة مكابح الدين: هذه القاعدة يمكن بواسطتها تفادي الاختلالات الهيكلية المتراكمة في الموازنة العامة للدولة ومنع الدين العام من النمو المتزايد، وفي الوقت نفسة تتضمن هذه القاعدة سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية عن طريق السماح بعجز دوري في حالة الانكماش الاقتصادي ويتطلب توفر فائض مالي عندما يكون الاقتصاد في حالة الازدهار، لذا فان لهذه القاعدة هدف واضح هو ضمان الاستدامة المالية وتسهيل الدورة الاقتصادية وتقلبات النمو (داغر وصلال، ٢٠١٧: ٨).

٥. قاعدة المرونة في موازنة الدولة: ويقصد بهذه القاعدة أنه يحتم على الحكومة أن تنتهج المرونة في الموازنة حسب الحالة الاقتصادية السائدة، فيمكن التوسع في عجز الموازنة العامة إبان أزمات الركود والعكس في حالات التضخم (بن دعاس ورقوب، ٢٠١٨: ١١٥).

٦. قاعدة وحدة الموازنة: هذه القاعدة تحتم اثبات ايرادات ومصروفات الدولة في صك واحد فقط، ومهما تعددت مصادر الايرادات العامة ومهما اختلفت وتباينت مصادر النفقات العامة لن يكون للدولة إلا موازنة واحدة فقط لان التوحيد يندرج من المعنى الجزئي إلى المعنى الكلي، اذ توحد المصروفات في كتلة واحدة وتوحد الايرادات في كتلة اخرى. اما التوحيد الكلي فيتحقق عن طريق توحيد الكتلتين وادراجهما في صك واحد وهي الموازنة العامة للدولة، كما يرى الباحثون المهتمون بالشؤون الاقتصادية امثال ريكاردو ان هدف التوحيد هو التنظيم والوضوح مع تمكين المعنين بنشاط الحكومة وبشؤون الموازنة العامة وبالتالي الالمام بصورة واضحة وسريعة وجعل الدولة مستدامة من الناحية المالية (الافندي، ٢٠١٢: ٥٣٧-٥٣٨).

٧. قاعدة ضبط النفقات العامة: هذه القاعدة لا ترتبط مباشرة بهدف القدرة على تحمل الديون كونها لا تحد من جانب الايرادات وكذلك لا تقيد أو تحد وظيفة الاستقرار الاقتصادي للسياسة المالية في اوقات الصدمات السلبية، ولا تحتاج إلى تعديلات على تقليل التقلبات الدورية ولكن يمكن تقدمها لضبط الاوضاع المالية بما ينسجم مع الاستدامة ألمالية، وبالأخص عندما تكون مصحوبة بقواعد الدين العام او الموازنة العامة، ويمكنها ان تحد من الانفاق العام خلال مدة الازدهار الاقتصادي وعادة ما يتم تحديد هذه الحدود من إذ معدلات النمو أو القيمة المطلقة، واحيانا اخرى كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (السرحان، ٢٠٢٠: ٣٩).

المطلب الثاني: الإطار النظري لعجز الموازنة العامة:

أولاً: مفهوم عجز لموازنة العامة:

ينبثق مفهوم عجز الموازنة عن طريق مفهوم الموازنة العامة، وينصرف إلى المقدار الذي تزيد به النفقات الحكومية على الايرادات الحكومية (مجيد، ٢٠١٦: ٧)، اذ يُعد عجز الموازنة العامة للدولة من المفاهيم المألوفة في قياس الحالة المالية في الاقتصاد، اذ انه يعبر عن حقيقة المركز المالي لاقتصاد الدولة، وفي هذا المجال تعددت المفاهيم والآراء عن عجز الموازنة العامة، وبصورة عامة يعرف العجز بأنه الانفاق الحكومي مطروحا من الايرادات الحكومية (الموسوي، ٢٠١٥: ١١١).

ويُعد العجز في بعض الأحيان صمام أمان لاقتصاد الدولة، خاصة خلال الركود الاقتصادي عن طريق العمل على تحفيز القطاع الخاص، عن طريق تخفيض الضرائب، لذلك تخلق الحكومة عجزًا متعمدًا بالموازنة العامة لدفع اقتصادها من الركود إلى الانتعاش، فان زيادة عجز الموازنة العامة سيولد دخلا إضافيا للأفراد، إذ يمنع هذا الدخل الأفراد من التقليل في استهلاكهم، لكون الإنفاق الكلي لا ينخفض بشكل ملحوظ ، فيحدث انخفاض في مدفوعات الضرائب (علي، ٢٠٠٨: ٨)، وفي هذا السياق تقوم بعض الدول المتقدمة بأحداث العجز وبشكل مقصود من أجل رفع استثماراتها الداخلية والخارجية، كونها من وراء هذا العجز تهدف إلى تحقيق استدامة مالية لاقتصاداتها وتحقيق قيمة مضافة عالية، في حين نجد مثل هذا العجز المالي في الموازنة العامة هو موجود اصلا في الدول النامية، ويعزى ذلك إلى زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة، ومن ثم يمكن تعريف العجز المالي بشكل عام هو (زيادة النفقات العامة النهائية على الايرادات العامة النهائية في السنة المالية)، وعند تراكم العجوزات (حسين، ٢٠١٨: ٨) يتوجب على الحكومة البحث عن مصادر لتمويل عجز الموازنة العامة، مثل الاقتراض والتمويل بالعجز من البنك المركزي، والذي يشكل في مجمله الدين العام في حالة غياب المدخرات الحكومية او الموارد المالية الاخرى (حسين، ٢٠١٥: ٢٠٦).

ويعرف كذلك بأنه الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة (وهي سمة تكاد تكون معروفة من قبل معظم الدول متقدمة أو نامية)، وقد يكون هذا العجز مقصوداً نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون العجز غير مقصود نظراً لضعف الحكومة في تحصيلها لبعض إيراداها، وهذا ما يعرف بسياسة عجز الموازنة العامة (عبدالرحيم، ٢٠١٨: ٦٨).

كما ويعرف أيضاً هو زيادة الانفاق العام للدولة على الايرادات العامة للدولة (Hyman,1997:713).

المبحث الثاني:

المطلب الأول: نتائج تحليل العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠):

يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل النتائج القياسية التي تم التوصل اليها عن طريق الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews:10) لتحديد أثر مؤشرات الاستدامة المالية على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) عن طريق توصيف انموذج القياس، وتحليل الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية واستخدام منهج التكامل المشترك الملائم لتقدير العلاقة التوازني للأجلين الطويل والقصير.

أولاً: متغيرات البحث والتوصيف الدالي للأنموذج القياسي:

تُعد مؤشرات الاستدامة المالية من العوامل المؤثرة على العجز في الموازنة العامة بالاقتصاد العراقي التي تم توضيحها مسبقاً، وهي من المواضيع المهمة، والتي لا يمكن أن يقتصر تحليلها على الجانب الوصفي فقط، بل لابد من تحديد وقياس أثر ونسبة مساهمة هذه المؤشرات بالتغير الحصل في عجز الموازنة العامة خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠) ، ويتم هذا عن طريق الاستعانة بأساليب القياس الاقتصادي والتي تُعد من الأساليب الكمية المتميزة بهذا المجال، إذ أنها تتميز بالسهولة والإمكانية العالية والمتميزة في تحديد طبيعة المتغيرات التي يتم إدخالها أو استبعادها من النماذج القياسية، ومن أجل اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافها، إذ تم تحديد المتغيرات المستقلة (الدين العام، الإيراد الضريبي، الانفاق الحكومي، الإيرادات النفطية) والمتغير التابع مؤشر (عجز الموازنة)، وبناء على التحليل الاقتصادي لمؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة والمعلومات المتوفرة عن الدراسات والبحوث القياسية السابقة.

يمكن صياغة الانموذج القياسي لمؤشرات الاستدامة المالية وأثره على النمو الاقتصادي في العراق وفق العلاقة الدالية الآتية:

BD=(PD, SP, TR, ORR).....(1)

إذ أن:

(BD) عجز الموازنة العامة.

(PD) الدين العام.

(SP) الانفاق العام.

(TR) الايرادات الضريبية.

(ORR) الايرادات النفطية.

وقد تم الاعتماد على قيمة المتغيرات في الانموذج القياسي محل البحث بالأسعار الثابتة، إذ أن مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، مدة قليلة لا تكفي لا جراء طرق القياس الاقتصادي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات الجدول (1) إلى بيانات ربع سنوية واستخدام الصيغة اللوغاريتمية للتخلص من المشكلات القياسية، اذ ان برنامج (Eviews:10) يوفر امكانية تحويل بيانات متغيرات البحث من سنوية إلى ربع سنوية التي يمكن توصيف متغيراتها كما في الجدول (1) الآتي:

الجدول (1) المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغيرات	الرمز المستخدم	تصنيف المتغيرات
عجز الموازنة	Log bd	متغير التابع
الدين العام	Log pd	المتغيرات المستقلة
الانفاق العام	Log sp	
الايرادات الضريبية	Log tr	
الايرادات النفطية	Log orr	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

بينما تم طرح التوصيف الرياضي لأنموذج البحث استناداً إلى الجانب النظري وباستخدام المتغيرات المذكورة في الجدول (1) لتقدير العلاقات الرياضية بين المتغيرات الاقتصادية، وبناء على ذلك فإنه يفترض اختبار المعادلة الرياضية الآتية:

$$Log\ bd = a + b1\ Log\ pd + b2\ Log\ sp + b3\ Log\ tr + b4\ Log\ orr + ui \ldots (2)$$

إذ ان:

(Log bd) يرمز إلى مؤشر عجز الموازنة المتغير التابع.

أما (Log pd) ,(Log sp),(Log tr),(Log orr) ترمز إلى متغيرات الاستدامة المالية المتغيرات المستقلة.

الجدول (2) المتغيرات المستعملة في الأنموذج القياسي بالأسعار الثابتة (2012=100) (مليون دينار)

السنوات	المتغيرات المستقلة				المتغير التابع
	الدين العام	ايرادات ضريبية	الايرادات النفطية	الانفاق العام	عجز الموازنة
2005	208322164	495282	73656845	49207416	26357677
2006	159749361	591229	85384055	71204916	18805259
2007	108268052	1228336	72410784	54665591	21804228
2008	73525041	985837	93729218	73884795	25931352
2009	70070641	3334809	56045537	60283286	3030193
2010	72539794	1532438	74826058	78537738	49298
2011	63926712	1783593	104019315	83518205	31866092
2012	58083553	2633357	116597076	105139575	14677649
2013	52894382	2876856	108083537	116335504	(5234532)
2014	58952641	1885127	95543711	110425321	(6698330)
2015	81520011	2015010	49339059	67709149	(3795445)
2016	95674539	3861890	42523593	64425972	(12159622)
2017	115850658	6298272	62389194	72377872	1769736
2018	86388441	5686211	91327431	77242778	24543118
2019	128143905	4014531	94943845	106912462	(3977539)
2020	179744352	4718189	51269787	71640718	(12130653)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:.

١. وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي، لسنوات مختلفة.
٢. وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة.
٣. الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط.
٤. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومي.
٥. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٢٠).

ثانياً: نتائج اختبارات السكون (الاستقرارية) للسلاسل الزمنة لمتغيرات البحث:

قبل إجراء أي بحث قياسية وتحديد انموذج القياس المناسب للبحث لابد من بحث استقرارية (سكون) جميع متغيرات البحث، إذ يوجد هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للكشف عن مشكلة جذور الوحدة وتحديد استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية ومن هذه الاختبارات، اختبار فيلبس - بيرون (P P) الذي تم توظيفه في هذا البحث باعتباره من أكثر الاختبارات دقة للكشف عن استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية.

الجدول (3) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث عند المستوى الاصلي للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level							
		LOG_BD	LOG_TR	LOG_SP	LOG_PD	LOG_ORR	LOG_BD
With Constant	t-Statistic	-2.6746	-1.9088	-2.5450	-2.0266	-2.2090	-2.6746
	Prob.	0.0844	0.3263	0.1100	0.2750	0.2052	0.0844
		*	NO	NO	NO	NO	*
With Constant and Trend	t-Statistic	-2.6143	-2.9100	-2.4196	-1.9253	-2.3446	-2.6143
	Prob.	0.2757	0.1665	0.3662	0.6291	0.4044	0.2757
		NO	NO	NO	NO	NO	NO
Without Constant and Trend	t-Statistic	-0.3324	1.0603	0.3396	-0.1296	-0.3055	-0.3324
	Prob.	0.5614	0.9229	0.7803	0.6349	0.5717	0.5614
		NO	NO	NO	NO	NO	NO
Notes: (*)Significant at the (10%), (**)Significant at the(5%), (***) Significant at the (1%), and (no) Not Significant.							

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على المخرجات لبرنامج (Eviews:10).

إذ يتضح عن طريق الشكل (1) وبيانات الجدول (3) الذي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة وفق اختبار فيليبس- بيرون (P P)، وفق ثلاث حالات وهي (حد ثابت فقط وحد ثابت واتجاه عام ولا حد ثابت ولا اتجاه عام) وقد تبين ان السلاسل الزمنية كانت غير مستقرة عند المستوى الاصلي لجميع متغيرات الاستدامة المالية (المتغيرات المستقلة) باستثناء عجز الموازنة (المتغير التابع) فانه مستقر عند مستوى معنوية أقل من (1%)، اذ ان جميع المتغيرات المستقلة تعاني من جذر الوحدة لأن قيم (Prob) كانت أكبر من (5%) مما يعني قبول فرضية الصفرية (H_0: B=0) والتي تنص على وجود جذر الوحدة ورفض الفرضية البديلة (H_1:B≠0)، لذا تم أخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية ولجميع متغيرات البحث من أجل معالجة مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى الأصلي.

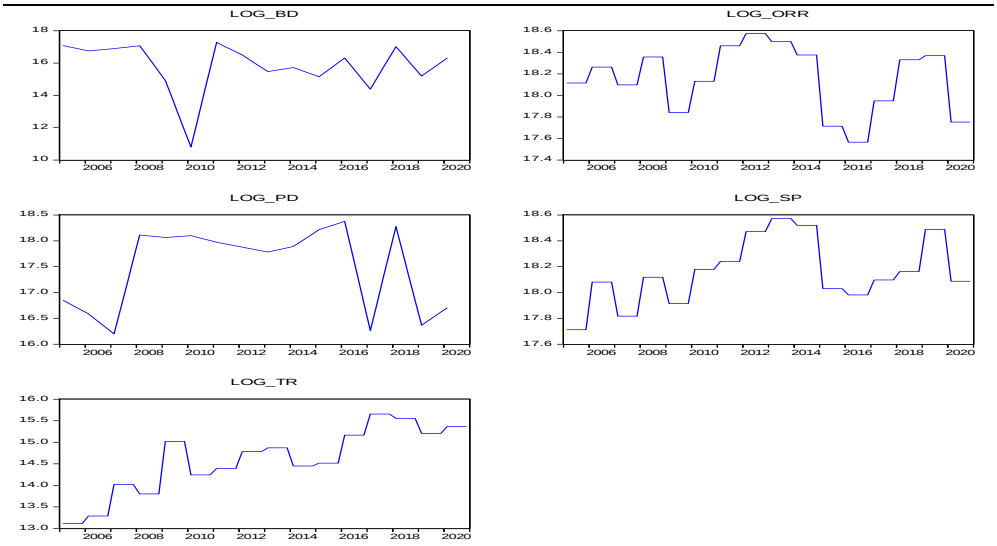

الشكل (1) اختبارات الاستقرارية عند المستوى الأصلي لمتغيرات البحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على المخرجات لبرنامج (Eviews:10).

الجدول (4) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث عند الفرق الأول للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At FIST DFFERNENCE						
		d(LOG_TR)	d(LOG_SP)	d(LOG_PD)	d(LOG_ORR)	d(LOG_BD)
With Constant	t-Statistic	-7.9145	-7.7636	-3.9321	-7.7554	-3.8040
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0033	0.0000	0.0048
		***	***	***	***	***
With Constant and Trend	t-Statistic	-7.9085	-7.8065	-3.7960	-7.7323	-3.6999
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0237	0.0000	0.0301
		***	***	**	***	**
Without Constant and Trend	t-Statistic	-7.8102	-7.8102	-3.9636	-7.8102	-3.8329
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0002	0.0000	0.0002
		***	***	***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant.						

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على المخرجات لبرنامج (Eviews:10).

ويتبين من الشكل (1) وبيانات الجدول (4) ان جميع بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات استقرت عند الفرق الأول لأن قيم (Prob) أصبحت أقل من (5%) سواء كان (الحد ثابت أو ثبات واتجاه عام أو بدون ثبات واتجاه عام)، وهذا يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، أي أنها متكاملة من الرتبة I(1).

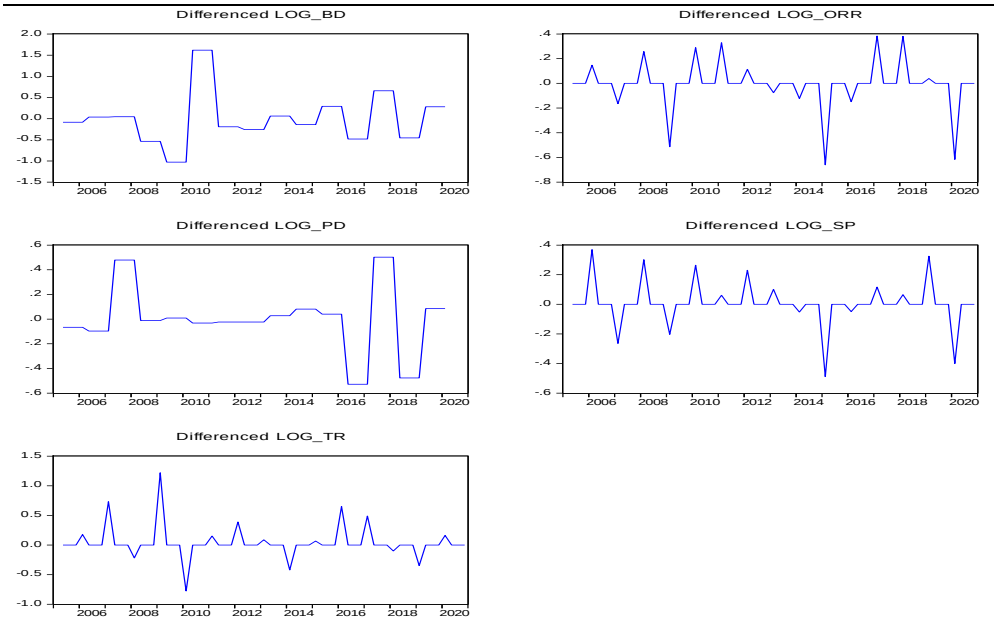

الشكل (2) اختبارات الاستقرارية عند المستوى الأول لمتغيرات البحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على المخرجات لبرنامج (Eviews:10).

المطلب الثاني: اختيار النموذج القياسي الملائم العلاقة بين متغيرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠):

بعد إجراء اختبار جذور الوحدة وفقاً لاختبار فيلبس - بيرون (P P) تبين ان نتائج الاستقرارية (السكون) السلاسل الزمنية، التي أوضحت ان جميع متغيرات البحث استقرت عند الفرق الأول، فضلاً عن ان عدد المشاهدات قليل، لذا يفضل استخدام أسلوب القياس الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) لتقدير العلاقة بين متغيرات الاستدامة المالية كمتغيرات مستقلة ومتغير عجز الموازنة العامة كمتغير تابع، يعزى ذلك لاختلاف درجة التكامل للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج، لذا يتم استخدام هذا الانموذج في تقدير العلاقة بين متغيرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة.

أولاً: التقدير الأولي لنموذج ARDL:

يتبين من الجدول (5) نتائج التقدير الاولي لنموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) الذي يبين أثر المتغيرات المستقلة (متغيرات الاستدامة المالية) في المتغير التابع (عجز الموازنة).

الجدول (5) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) لأثر متغيرات الاستدامة المالية في عجز الموازنة

Dependent Variable: LOG_BD				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(6, 0, 1, 1, 0)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
LOG_BD(-1)	1.419676	0.121341	11.69985	0.0000
LOG_BD(-2)	-0.545994	0.200235	-2.72676	0.0093
LOG_BD(-3)	0.041258	0.203278	0.202963	0.8401
LOG_BD(-4)	-0.618758	0.205596	-3.00958	0.0044
LOG_BD(-5)	0.828382	0.208097	3.980752	0.0003
LOG_BD(-6)	-0.424558	0.115137	-3.68742	0.0006
LOG_SP	0.492915	0.347080	1.420179	0.1629
LOG_PD	0.372763	0.184554	2.019805	0.0498
LOG_PD(-1)	-0.595206	0.193031	-3.08347	0.0036
LOG_TR	0.228223	0.185881	1.227792	0.2264
LOG_TR(-1)	-0.396207	0.181393	-2.18424	0.0346
LOG_ORR	-0.151106	0.265773	-0.56855	0.5727
C	4.847308	4.053212	1.195918	0.2384
R-squared	0.953943	Mean dependent var		15.63678
Adjusted R-squared	0.940784	S.D. dependent var		1.302833
S.E. of regression	0.317035	Akaike info criterion		0.743452
Sum squared resid	4.221458	Schwarz criterion		1.217912
Log likelihood	-7.444923	Hannan-Quinn criter.		0.926929
Durbin-Watson stat	1.772905			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على المخرجات لبرنامج (Eviews:10).

إذ يلاحظ من الجدول (5) ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.95) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج، وهذا يشير إلى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (95%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية والبالغة (5%) هي تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج، بينما معامل التحديد المصحح ($\acute{R}^2$) بلغ (0.94)، كما ان نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) الملائم لاختبار أثر متغيرات الاستدامة المالية في متغير عجز الموازنة هو (6,0,1,1,0) الذي تم اختياره وفقا لمعاير فترة الابطاء المثلى (HQC,AIC,SIC)، وتم الاختيار حسب معيار (AIC) الذي يمثل أدنى قيمة لهذا المعيار، والشكل (3) يبين الرتبة المثلى النموذج (ARDL) الذي تم اختياره وفقاً لمعيار (Akaike).

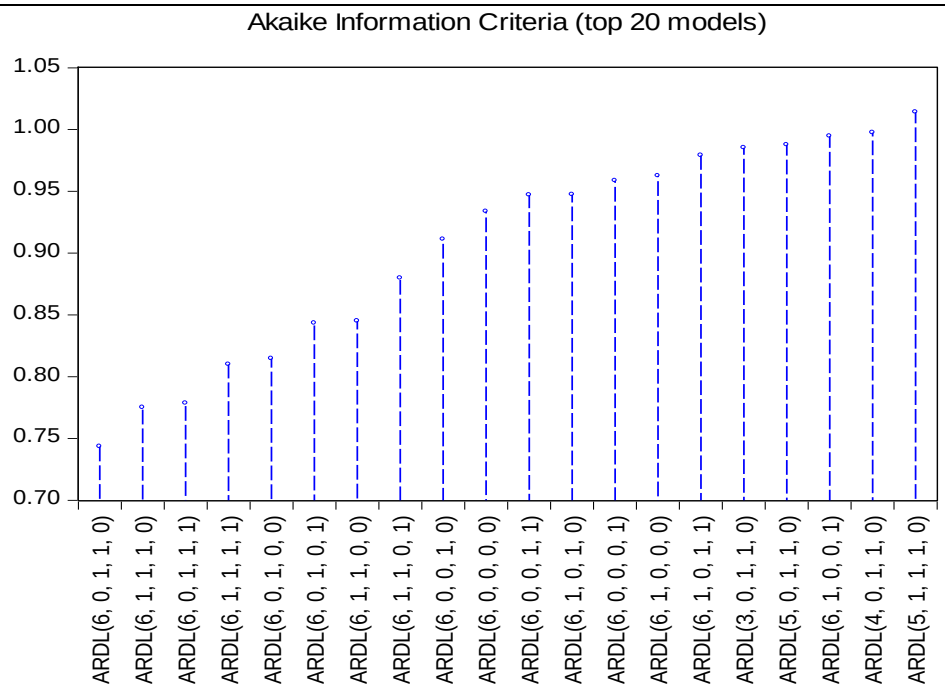

الشكل (3) نتائج اختبار (AIC) لتحديد الرتبة المثلى لنموذج (ARDL)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على المخرجات لبرنامج (Eviews:10).

ثانياً: النتائج لاختبار الحدود للتكامل المشترك:

من أجل اختبار وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين عجز الموازنة (المتغير التابع) ومتغيرات الاستدامة المالية (المتغيرات المستقلة)، يلاحظ من الجدول (6) ان القيمة المحتسبة لإحصائية (F) المحتسبة (F-Statistic) بلغت (5.98) وهي أكبر من القيمة الجدولية الحرجة للحد الاعلى والبالغة (5.06) عند مستوى معنوية (1%)، مما يعني قبول الفرضية البديلة (H1)، رفض فرضية العدم (Ho)، أي إن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا يؤكد ويثبت ما ذهبت إليه فرضية البحث من ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول (6) العلاقة بين متغيرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.980549	4
Critical Value Bounds		
Significance	**I(0) Bound الحد الأدنى**	**I(1) Bound الحد الاعلى**
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
1%	3.74	5.06

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على المخرجات لبرنامج (Eviews:10).

ثالثاً: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ECM) والاستجابة طويلة وقصيرة الأجل وفقاً لنموذج (ARDL) لأثر متغيرات الاستدامة المالية في عجز الموازنة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠):

بعد إجراء اختبار الحدود وبما ان قيمة احصائية (F) تُشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (أي وجود تكامل مشترك) بين المتغير التابع (عجز الموازنة العامة) والمتغيرات المستقلة (الاستدامة المالية)، لذا يجب تقدير معلمة تصحيح الخطأ (ECM)، ومعلمات الأجل القصير ومعلمات الأجل الطويل.

١. أنموذج تصحيح الخطأ (ECM):

يتبين من بيانات الجدول (7) ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-1) CointEq سالب ومعنوي (0.299993-) وهما الشرطان الاساسيان لهذه المنهجية، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، كما ان القيمة السالبة لحد الخطأ والمعنوية تُشير إلى سرعة عودة قيمة المتغيرات باتجاه قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، أي ان اخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها إلى الأجل الطويل بمعدل مقداره (29%)، فضلاً عن ان معلمات الأجل القصير تتوافق إلى حد كبير مع معلمات الأجل الطويل، من إذ الاشارات وان تفاوتت قيم المعلمات، إذ ان معلمات الأجل الطويل تقيس الأثر الكلي سواء كان مباشر أو غير مباشر للتغير في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، اما تقديرات معلمات الأجل القصير تقيس الأثر المباشر فقط.

الجدول (7) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ECM) والاستجابة طويلة وقصيرة الأجل وفقاً لنموذج (ARDL) لأثر متغيرات الاستدامة المالية في عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

`Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_BD(-1))	0.719670	0.111067	6.479572	0.0000
D(LOG_BD(-2))	0.173676	0.120447	1.441921	0.1567
D(LOG_BD(-3))	0.214933	0.124205	1.730470	0.0909
D(LOG_BD(-4))	-0.403825	0.127221	-3.174188	0.0028
D(LOG_BD(-5))	0.424558	0.115137	3.687424	0.0006
D(LOG_SP)	0.492915	0.347080	1.420179	0.1629
D(LOG_PD)	0.372763	0.184554	2.019805	0.0498
D(LOG_TR)	0.228223	0.185881	1.227792	0.2264
D(LOG_ORR)	-0.151106	0.265773	-0.568556	0.5727
CointEq(-1)	-0.299993	0.056019	-5.355190	0.0000
Cointeq = LOG_BD - (1.6431*LOG_SP -0.7415*LOG_PD -0.5600*LOG_TR) + 16.1580 - 0.5037*LOG_ORR				
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG_SP	1.643087	1.200015	1.369222	0.1782
LOG_PD	-0.741493	0.242094	-3.062830	0.0038
LOG_TR	-0.559959	0.289304	-1.935536	0.0597
LOG_ORR	-0.503699	0.897978	-0.560926	0.5778
C	16.158046	12.909169	1.251672	0.2176

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على المخرجات لبرنامج (Eviews:10).

٢. تقدير العلاقة طويلة الأجل:

يتبين من بيانات الجدول (7) وعن طريق معادلة التكامل المشترك الأثر الواضح للمتغيرات المستقلة (الدين العام والنفقات العامة والايرادات الضريبية وايرادات النفط) على المتغير التابع (عجز الموازنة) في الأجل الطويل، إذ أن المتغيرات المستقلة ذات اشارات مختلفة كما مبين في المعادلة الآتية:

$$Cointeq = LOG_BD - (1.6431*LOG_SP - 0.7415*LOG_PD - 0.5600*LOG_TR - 0.5037*LOG_ORR + 16.1580) \ldots\ldots (2)$$

إذ تُشير المعادلة أعلاه والنتائج الواردة في بيانات الجدول (7) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من متغيرات الاستدامة المالية إلى عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، إذ يستدل من النتائج على الآتي:

١. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل لمعلمة وجود تأثير ايجابي ضعيف بين (الأنفاق العام وعجز الموازنة العامة) أي إن الأنفاق العام في العراق عمل على زيادة عجز الموازنة ولكن بشكل ضعيف خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، يعزى ذلك إلى تأخر إقرار الموازنة العامة، نتيجة عدم استقرار الوضع السياسي للدولة، وهذا يؤدي إلى تركز النفقات العامة على الجانب التشغيلي، فضلاً عن ان وزارة المالية لا تقوم بإطلاق كافة التخصيصات الاستثمارية التي تخصص إلى الوزارات والمحافظات كإجراء احترازي من قبلها، نتيجة اعتمادها على اسعار النفط المتوقعة وليس الحقيقية كونها تعتمد على الايرادات النفطية لتغطية نفقاتها العامة، إذ ان هذا الاجراء ينعكس على النفقات الاستثمارية المخصصة إلى الوزارات والمحافظات مما يؤدي إلى تكدسها في الفصل الاخير من السنة المالية وعدم صرفها بشكل كامل ورجوعها إلى وزارة المالية، فضلاً عن استشراء الفساد المالي والاداري الذي يؤدي إلى عدم اتمام الصفقات الاستثمارية.

٢. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل (PD) وجود تأثير سلبي قوي ومعنوي عند مستوى معنوي أقل من (1%) بين (الدين العام وعجز الموازنة العامة) أي ان زيادة الدين العام يعمل على انخفاض عجز الموازنة العامة خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠) وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية الا انه مطابق لواقع الاقتصاد العراقي، إذ ان لجوء إلى الدين العام (الداخلي والخارجي) لسد عجز الموازنة العامة أمر واقع لا مهرب منه في ظل تذبذب وانخفاض الايرادات العامة وخاصة ان الاقتصاد العراق اقتصاد ريعي يعتمد على الايرادات النفطية، فضلاً عن ان الدين العام لاسيما الدين العام الخارجي انخفض خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠) نتيجة التسويات التي قام بها نادي باريس بعد عام ٢٠٠٣ التي انخفض بموجبها الدين العام بنسبة (80%)، فضلاً عن التحسن الملحوظ للإيرادات النفطية، عمل على تراجع الدين العام وأعبائه.

٣. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل لمعامل (TR) وجود تأثير سلبي قوي ومعنوي عند مستوى معنوي أقل من (10%) بين (الايراد الضريبة وعجز الموازنة العامة)، أي ان زيادة الايراد الضريبي يعمل على انخفاض عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، وجاء هذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية.

٤. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل لمعامل (ORR) وجود تأثير عكسي ضعيف بين (الايرادات النفطية وعجز الموازنة العامة) في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠) أي ان الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي عملت على زيادة عجز الموازنة العامة ولكن بشكل ضعيف، يعزى ذلك إلى التذبذب الكبير في حجم الايرادات النفطية التي تُعد الممول الوحيد

لإيرادات الموازنة العامة، إذ بلغ متوسط الايرادات النفطية في مدة البحث (90.77%)، نتيجة الازمات الاقتصادية العالمية التي ادت إلى انكماش وركود في الاقتصاد العالمي، ومن ثم انعكاسها على الطلب واسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، فضلاً عن أن أغلب الإيرادات النفطية تذهب إلى النفقات التشغيلية دون الاستفادة الاستثمارية التي تكون ذات مردود مالي للدولة لتغطية ايراداتها العامة.

ثالثاً: الاختبارات الاحصائية والقياسية للأنموذج المقدر:

١. الاختبارات الإحصائية:

يتبين من الجدول (8) المتضمن المؤشرات الاحصائية المؤكدة لسلامة النموذج المقدر إحصائياً بصورة تامة، إذ أن معظم المتغيرات التفسيرية معنوية حسب اختبار (t) في الأجل القصير والأجل الطويل، فضلاً عن ارتفاع قيمة معامل التصحيح ($\acute{R}^2$)، إذ بلغت (0.940784) التي توضح أن النموذج المقدر عن طريق المتغيرات التفسيرية يفسر ما نسبته (94%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (عجز الموازنة)، فضلاً عن انخفاض قيمة الخطأ المعياري (S.E. of Regression)، إذ بلغت (0.317035).

الجدول (8) المؤشرات الاحصائية المؤكد لسلامة النموذج المقدر إحصائياً

R-Squared	**0.953943**
Adjusted R-squared	0.940784
S.E. of regression	0.317035
Sum squared resid	4.221458
Log likelihood	-7.444923
Durbin-Watson stat	1.772905

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على المخرجات لبرنامج (Eviews:10).

٢. الاختبارات القياسية:

بعد أن تم تقدير معالم النموذج للعلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل ومن أجل التأكد من جودة النموذج المقدر قبل اعتماده تم اجراء، اختبار الارتباط الذاتي، واختبار عدم تجانس التباين الآتية:

أ. اختبار الارتباط الذاتي:

يتم هذا الاختبار باستخدام اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM)، بما ان المتغير التابع كمتغير متراجع زمنياً كان أحد المتغيرات التفسيرية، فإن الاختبار الانسب لأثبات وجود الارتباط الذاتي بين البيانات هو اختبار احصائية (LM) الذي اثبت خلو النموذج من مشكلة الارتباط ذاتي، وكما يلاحظ من بيانات الجدول (9)، ان القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار (F) ومربع كاي أكبر من (5%)، وان القيمة الاحتمالية لإحصائية (F) بلغت (Prob:04421)، في حين القيمة الاحتمالية لإحصائية مربع كاي بلغت (0.3329)، وفقا لذلك تقبل فرضية العدم (H0: P=0) التي تنص على ان أن القيم المتبقية لم تكن مرتبطة ارتباط ذاتي.

الجدول (9) اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	0.833218	Prob. F(2,40)	0.4421
Obs*R-squared	2.199709	Prob. Chi-Square(2)	0.3329

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على المخرجات لبرنامج (Eviews:10).

ب. اختبار عدم تجانس التباين:

يتبين من بيانات الجدول (10) ان النموذج القياسي المقدر لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، ويعزى ذلك لقيمة إحصائية (F) المحتسبة بلغت (1.380562) عند مستوى الاحتمال (Prop:0.26)، أي قبول فرضية العدم التي تُشير إلى تجانس البواقي، وبالتالي خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول (10) اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-Statistic	1.380562	Prob. F(3,48)	0.2600
Obs*R-squared	4.130432	Prob. Chi-Square(3)	0.2477

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على المخرجات لبرنامج (Eviews:10).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

١. اثبتت نتائج التحليل القياسي ان متغيرات الاستدامة المالية فسرت التغير الحاصل في عجز الموازنة العامة بنسبة (95%) في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

٢. اثبت اختبار التكامل المشترك وفقا لنموذج الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع (ARDL) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة. وهذا يؤكد فرضية البحث.

٣. من نتائج القياس ان قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM) تساوي (0.299993-) وهي قيمة معنوية وسالبة، وهذا يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل)، كما ان آلية تصحيح الخطة تفسر سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعادل (29%).

٤. تُشير نتائج التحليل القياسي إلى ان نتائج الاستجابة طويلة الأجل إلى وجود تأثير موجب ضعيف بين (النفقات العامة وعجز الموازنة العامة)، ووجود تأثير سالب قوي ومعنوي عند مستوى معنوي أقل من (1%) بين (الدين العام وعجز الموازنة العامة)، ووجود تأثير سالب قوي ومعنوي عند مستوى معنوي أقل من (10%) بين (الايراد الضريبة وعجز الموازنة العامة)، ووجود تأثير سالب ضعيف بين (الايرادات النفطية وعجز الموازنة) خلال مدة البحث.

التوصيات:

١. ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي عن طريق تطوير كافة القطاعات الانتاجية التي يتكون منها الاقتصاد العراقي كقطاع الزراعة وقطاع الصناعة، وذلك لزيادة النمو الاقتصادي وتجنب أثر الازمات الخارجية التي يتعرض لها سواء بتدهور اسعار النفط او المشاكل الاقتصادية والسياسية العالمية.

٢. تصحيح هيكل الموازنة العامة في العراق، عن طريق تبني سياسة مالية فاعلة لتخفيض الانفاق الجاري عن طريق ترشيد الانفاق غير ضروري، كونه السبب الرئيس في زيادة الدين العام. والعمل على زيادة حجم الانفاق الاستثماري للمشاريع الاقتصادية، لتسهم في إعادة بناء البنية التحتية اللازمة لتنويع الموارد والقطاعات الانتاجية والاستثمارية، التي ستعمل على تجنب الدين

العام، ليصل الاقتصاد العراقي إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية والحد من عجز الموازنة العامة.

٣. نظراً للتأثير السلبي الضعيف للإيرادات النفطية على عجز الموازنة ينبغي على الحكومة ان تأخذ بالحسبان مخاطر تقلبات اسعار النفط وتذبذب ايراداتها عند إعداد الموازنة، ووضع سياسات خاصة للتعامل مع تقلبات اسعار النفط واختلالات الموازنة العامة (فائض أو عجز)، والعمل على الاحتفاظ بالفوائض المالية في صناديق سيادية تسأهم في تخفيض عبء الدَين.

٤. يتطلب الامر من الحكومة العراقية تقليل الاعتماد على الدين الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة، لكونه بالعملة الاجنبية مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للازمات الخارجية، فضلاً عن تراكم اعباءه، والتوجه نحو تطوير سوق الدين العام الداخلي في العراق كرافد رئيس لتوفير التمويل اللازم لعجز الموازنة العامة والحد من اعباء الديون الخارجية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. ابراهيم، هويده اسماعيل، (٢٠٢٠)، المحفظة الاستثمارية ودورها في تعزيز الاستدامة المالية (لبعض المؤسسات المالية في العراق)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة واقتصاد، جامعة بغداد.

٢. الافندي، محمد احمد، (٢٠١٢)، النظرية الاقتصادية الكلية السياسية والممارسة، ط١، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء.

٣. البغدادي، مروة فتحي السيد، (٢٠١٠)، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، القاهرة.

٤. بن دعاس، زهير ورقوب، نريمان، (٢٠١٨)، تحليل موشرات الاستدامة المالية وترسيخها في الجزائر، مركز بحوث الاقتصاد التطبيقي للتنمية، الجزائر.

٥. حسين، عباس ناصر علي، (٢٠١٨)، آلية تمويل عجز الموازنة العامة في العراق وآثارها في بعض المتغيرات النقدية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٦. حسين، عماد حسن، (٢٠١٦)، تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع الاشارة إلى العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٧. داغر، محمود محمد وصلال، شاكر حمود، (٢٠١٧)، تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق (١٩٩٠-٢٠١٥)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٩).

٨. الرحيم، شيبي عبد، (٢٠١٣)، الاثار الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان.

٩. السرحان، مصطفى سعد مهدي، (٢٠٢٠)، تحليل العوامل الموثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

١٠. عبدالرحيم، عبدالرحمن محمد، (٢٠١٨)، دليل مصطلحات الموازنة العامة للدولة، ط١، المكتبة العصرية، مصر.

١١. عبدالله، علي خالد والشمري، مايح، (٢٠٢٠)، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد ٣٥، الكوت.

١٢. علي، شيماء هاشم، (٢٠٠٨)، أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي - اليابان - حالة دراسية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

١٣. قباجة، أحمد، (٢٠١٢)، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس، رام الله، فلسطين

١٤. كاظم، كريم لطيف وآخرون، (٢٠١٨)، تحليل الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد (٢٢).

١٥. مجيد، حسين شناوة، (٢٠١٦)، العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي في بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

١٦. محمد، عمرو هشام وحسين، عماد حسن، (٢٠١٦)، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٥٥).

١٧. الموسوي، واثق علي، (٢٠١٥)، الاستقرار الاقتصادي، الجزء ٢، ط١، دار الأيام للطباعة والنشر، عمان، الاردن.

١٨.موعش، محمد، (٢٠٢٠)، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي.
١٩.الوصال، كمال امين، (٢٠١٦)، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان (أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة)، ط١، ابن رشد المصري، القاهرة.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

20. Hyman, David N., (1997), Economics, 4th ed., Mic Graw-Hill, Chicago.
21. Shakti Fleisher, (2017), Continuous Adaptation: Financial Sustainability for Global Nonprofit Startup, Capstone Research Report Submitted in Partial.